

بيان صحفي صادر عن لجنة التحقيق الدولية التابعة للأمم المتحدة تشير فيه إلى مجموعة من الأدلة عن ارتكاب جرائم حرب من قبل إسرائيل منذ 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023*

2023/10/10

هناك بالفعل أدلة واضحة على أن جرائم حرب ربما تكون قد ارتكبت في أحداث العنف الأخيرة في إسرائيل وغزة، ويجب محاسبة جميع أولئك الذين انتهكوا القانون الدولي واستهدفوا المدنيين عمداً على جرائمهم، بحسب ما ذكرت اليوم لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة المعنية بالأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وإسرائيل. تعمل اللجنة على جمع وحفظ الأدلة على جرائم الحرب التي ارتكبتها جميع الأطراف منذ أن شنت حماس هجوماً معقداً على إسرائيل في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، وردت القوات الإسرائيلية بغارات جوية في غزة. أن التقارير التي وردت عن ان هناك مجموعات مسلحة قد قامت بقتل مئات المدنيين العزل هي بغیضة ولا يمكن التسامح معها. إن أخذ رهائن مدنيين واستخدام المدنيين كدروع بشرية يعد جرائم حرب. وتشعر اللجنة بقلق بالغ إزاء إعلان إسرائيل فرض حصار كامل على غزة يشمل وقف المياه والغذاء والكهرباء والوقود، الامر الذي سيكلف بلاشك الكثير من الخسائر في ارواح المدنيين ويشكل عقاباً جماعياً. وتعتزم اللجنة على ضمان المساءلة القانونية، بما في ذلك المسؤولية الجنائية الفردية ومسؤولية القيادة. وتحقيقاً لهذه الغاية، تلتزم اللجنة بالتحقيق في الاحداث الجارية وبتحديد المسؤولين من كل الأطراف عن انتهاكات القانون الدولي، سواء أولئك الذين يرتكبون جرائم دولية بشكل مباشر أو الذين يشغلون مناصب مسؤولية قيادية، والاستمرار في تبادل المعلومات التي يتم جمعها مع السلطات القضائية ذات الصلة، وخاصة مع المحكمة الجنائية الدولية حيث يجري مكتب المدعي العام تحقيقاً مستمراً بخصوص الحالة في فلسطين منذ 2021. وتشعر اللجنة بحزن عميق إزاء تصاعد العنف وتصاعد أعداد القتلى، وتؤكد الحاجة الملحة إلى قيام الأطراف المعنية بوقف جميع أشكال العنف وضمان حماية المدنيين. وتحت اللجنة قوات الأمن الإسرائيلية والجماعات الفلسطينية المسلحة على التقيد بالقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الانسان.

* المصدر: مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان

<https://www.ohchr.org/ar/press-releases/2023/10/commission-inquiry-collecting-evidence-war-crimes-committed-all-sides-israel>

وتدعو اللجنة أيضاً إلى الإفراج الآمن وغير المشروط عن جميع الأفراد الذين احتجزتهم الجماعات الفلسطينية المسلحة كرهائن. إن احتجاز الرهائن يشكل انتهاكا للقانون الدولي ويشكل جريمة دولية. يجب حماية الأشخاص المحرومون من حريتهم من القتل والتعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والعنف الجنسي.

تؤكد اللجنة أن السبيل الوحيد نحو إنهاء العنف وتحقيق السلام المستدام هو من خلال معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، بما في ذلك إنهاء الاحتلال غير القانوني للأرض الفلسطينية والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وفقاً للنتائج السابقة التي توصلت إليها اللجنة.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/>